السعي إلى الجودة

النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية

مونتفورت ملاتشيلا، وريني تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا

إن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصادات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي. لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان. ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية. فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية.

وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد. والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، التي يمكن أن تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. وجودة النمو مثل الجَمال في عين الرائي. وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية. وبالمثل، تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار (دراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer, 2012). فالنمو الجيد في الاقتصادات النامية لا بد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنمية — أي تحسين مستويات المعيشة، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت.

وتُظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعا دائما في النمو وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، يرجَّح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع (راجع، على سبيل المثال، دراستي Dollar and Kraay, 2002؛ و Sala-i-Martin, 2006). ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة على حواف عملية النمو. فإن إعادة توزيع ثمار النمو أقل أهمية من ضمان أن يكون النمو عريض القاعدة ويؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.

مقياس الجودة

على الرغم من توافق آراء الاقتصاديين على أن النمو وحده لا يؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية (دراسة Ianchovichina and Gable, 2012)، فإنه لم يتم حتى الآن وضع تعريف محكم للنمو مرتفع الجودة أو التعبير عنه رسميا بأرقام.

وفي ورقة قمنا مؤخرا بإعدادها (دراسة Mlachila, Tapsoba, and Tapsoba, 2014)، وضعنا مؤشرا لجودة النمو يرصد كلا من طبيعة النمو الجوهرية وبُعده الاجتماعي.

وفكرتنا الأساسية في هذه الدراسة هي أن ليس كل النمو يؤدي إلى نتائج اجتماعية مواتية. فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته للاستمرار وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر. وكان هدفنا من تصميم مؤشر جودة النمو رصد هذه

الخصائص المتعددة الأبعاد للنمو بالتركيز على جوهر طبيعته والنتائج الاجتماعية المرجوة.

ومؤشر جودة النمو هو مؤشر مركب، يتسم تصميمه بالبساطة والشفافية. فهو ناتج عن تجميع لبنتي بناء هما: طبيعة النمو الجوهرية — أي قوته واستقراره وتنوع مصادره وتوجهه إلى الخارج — وبُعده الاجتماعي الذي يمثل النواتج الاجتماعية المرغوبة من النمو (راجع الرسم البياني ١).

لا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية.

ويتعين أن يكون النمو قويا ومستقرا ومتنوعا في مصادره وموجها نحو التصدير حتى يتسنى كبح الفقر (دراسة Dollar and Kraay, 2002). ويؤدي عدم استقرار النمو إلى تفاقم معدلات الفقر وإلى تقويض المساواة نظرا لأن تناقص مهارات الفقراء في أوقات الشدة لا يتم إصلاحه عندما يخرج الاقتصاد من الأزمة (دراسة Ames and others, 2001). وإذا كانت للنمو مصادر متنوعة، فإن ذلك يحد من تغير الأداء الاقتصادي (دراسة Papageorgiou and Spatafora, 2012)، وهو ما يسهم في الحد من الفقر. وعندما يكون النمو موجها نحو التصدير فالأرجح أنه سيرفع نمو الإنتاجية، بسبل منها التعلم بالممارسة، واستيراد التكنولوجيات المتقدمة، ونقل المعارف، وانضباط السوق العالمية، والتنافس، والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة Diao, Rattsø, and Stokke, 2006). ويمكن أيضا أن يؤدي ذلك التوجه إلى الخارج إلى زيادة قابلية تأثر البلد المعني بتقلبات البيئة الخارجية، إلا أن مؤشر جودة النمو يعالج هذا القلق إلى حد ما بمراعاة تقلب النمو.

وإضافة إلى ذلك، فإن التمتع بحياة مديدة وصحية، إلى جانب إمكانية الحصول على تعليم جيد، مؤشر مهم ومقبول جدا للحد من الفقر (دراسة Sen, 2003). ويحذف المؤشر عددا من المتغيرات الرئيسية الأخرى للشمول، مثل توظيف العمالة وتفاوت الدخل والعوامل البيئية، بسبب قصور البيانات. ويتراوح نطاق المؤشر من صفر إلى ١ — حيث ١ أعلى درجة تسجل للنمو الجيد — ويغطي أكثر من ٩٠ اقتصادا ناميا خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١١.

وما الجديد في هذا المؤشر؟ هل هو صورة أخرى لمؤشر التنمية البشرية الشهير الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دراسة UNDP, 1990) أو غيره من مؤشرات الرفاه؟ مطلقا: هناك فروق ملحوظة.

فالمؤشر يتجاوز مستويات الدخل ويركز على صميم طبيعة النمو. أما مؤشر التنمية البشرية فهو يقوم في معظمه على الدخل، ويبني على مستوى نصيب الفرد من الدخل في سنة معينة. ويمكن القول بأن مؤشر التنمية البشرية يمثل فعليا ألفيات من النمو المتراكم، ذلك أن مستوى الدخل في وقت ما هو مجموع كل فترات النمو. وتكمن ميزة مؤشر جودة النمو في قدرته على تقييم جودة فترات محددة من النمو داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وتتيح هذه السمة لصناع السياسات معرفة ما إذا كانت استراتيجيتهم للنمو تثمر نتائج جيدة. وعلاوة على ذلك، فإن لمؤشر جودة النمو القدرة على تحديد نتائج النمو والنتائج الاجتماعية التي تعزى فعليا إلى السياسات الراهنة أو الأخيرة.

ويختلف مؤشر جودة النمو أيضا عن مؤشر التقدم الاجتماعي الذي وضع مؤخرا (دراسة SPI; Stern and others, 2014). فمؤشر التقدم الاجتماعي يركز بدرجة أكبر من مؤشر التنمية البشرية على الجوانب القريبة من البعد الاجتماعي لمؤشر جودة النمو ولكنه لا يراعي جوانب النمو الأساسية المتضمنة في جوهر مؤشر جودة النمو.

النتائج التي يتوصل إليها مؤشر جودة النمو

ظهرت عدة موضوعات مهمة من دراستنا التجريبية لمؤشر جودة النمو.

ولا تزال جودة النمو تتحسن على مدى العقدين الماضيين (راجع الرسم البياني ٢)، بفضل التأثير المشترك لعدد من العوامل، بما في ذلك الإجراءات العالمية لتخفيف شدة الصدمات الخارجية مثل تقلبات معدلات التبادل التجاري؛ وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة بوجه عام؛ وحدوث تحول تدريجي نحو الإنفاق العام الذي يراعي الاعتبارات الاجتماعية. وقد أسهمت هذه العوامل في زيادة النمو والحد من تقلبه وتحسين تكوينه وتعزيز قدرته على إنجاز

الرسم البياني ١
نمو ذو شقين
يراعي مؤشر جودة النمو كلا من أساسيات النمو والنتائج الاجتماعية.

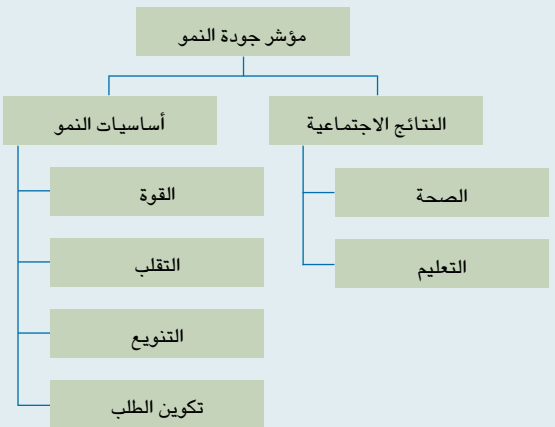

المصدر: دراسة Mlachila, Tapsoba, and Tapsoba (2014).

الرسم البياني ٢
التحسن
يبين مؤشر جودة النمو التحسن الذي يتحقق بمرور الوقت في العينة الكاملة، إلا أن التقارب فيما بين البلدان في جودة النمو لا يزال بطيئا.
(التغير النسبي في مؤشر جودة النمو، ٪، ١٩٩٠–٢٠١١)

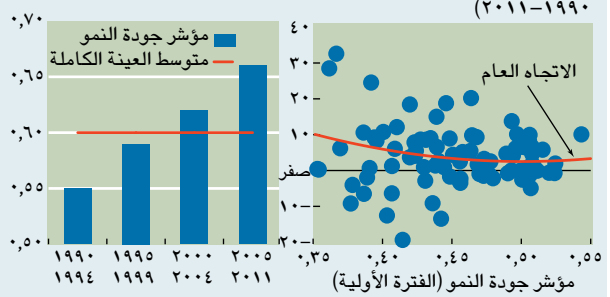

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشر مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى.

نتائج اجتماعية أفضل. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارب جودة النمو بين البلدان يتسم بالضعف نسبيا. وغالبا ما تلحق البلدان صاحبة الأداء الأضعف بالبلدان صاحبة الأداء الأقوى بمرور الوقت، ولكن بوتيرة بطيئة فحسب. ويتبع ذلك فرضية التقارب التقليدية الواردة في الدراسات المعنية بالنمو. وبعبارة أخرى، عندما تكون جودة النمو لدى بلد ما مرتفعة يصبح من الصعب على نحو متزايد الاستمرار في تحسينها — تماما مثلما توجد قيود بيولوجية على زيادة العمر المتوقع. وفي المقابل، غالبا ما تميل البلدان التي تسجل درجات منخفضة على مؤشر جودة النمو إلى تحسين جودة نموها بوتيرة أسرع نسبيا. وتدعو التحسينات الدائمة في النتائج الاجتماعية إلى الحفاظ على النمو مرتفع الجودة على مدى فترة طويلة — ٣٠ إلى ٤٠ عاما. وقد حققت بلدان مثل الصين وماليزيا خطوات كبيرة في هذا المجال، بالرغم من أن شبكات الأمان الاجتماعي لم يتم تطويرها بشكل كامل بعد. وأحرزت عدد من البلدان الإفريقية، مثل تنزانيا وزامبيا، تحسينات ملحوظة في جودة النمو، ولكن يتعين عليها الحفاظ على هذا الزخم على مدى الوقت.

وهناك اختلافات كبيرة بين البلدان في مستويات الدخل وحسب المناطق (راجع الرسم البياني ٣). ولا غرابة في أن تسجل الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط أعلى الدرجات، تليها الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط فالبلدان ذات الدخل المنخفض. ولا غرابة أيضا أن تواجه الدول الهشة معوقات هيكلية تحول دون تحقيق جودة النمو وتتأخر بوجه عام عن الركب في هذا المجال.

مؤشر جودة النمو يمكن أن يساهم في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في العالم النامي.

ومن منظور إقليمي، تميزت مناطق أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، بتسجيل أقوى أداء على مؤشر جودة النمو، لأسباب يعزى معظمها إلى التحسن الكبير في المكون الاجتماعي للمؤشر. وقد بدأت أمريكا اللاتينية من قاعدة ضعيفة، حيث كانت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في أوائل التسعينات، وتحسن أداء منطقة وسط وشرق أوروبا على المؤشر بفضل التقدم الاجتماعي الكبير المحرز بعد التحول إلى الاقتصاد السوقي في تلك المنطقة. وكان النمو القوي هو المحرك الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي وجه أغلبه نحو التصدير، وحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات. وهذه المناطق الرائدة تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساعدها تحسن البعد الاجتماعي، المقترن بمعدلات نمو قوية نسبيا. وتأتي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأخيرة على الرغم من النمو القوي الذي حققته مؤخرا، والذي لم يترجم حتى الآن إلى تحسن في النتائج الاجتماعية.

وتشير النماذج التجريبية إلى أن هناك مجالا كبيرا أمام صناع السياسات لتحسين جودة النمو (راجع الرسم البياني ٤) بتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات، والإنفاق العام لصالح الفقراء، وتطوير القطاع المالي. ومن المؤكد أن وجود بيئة خارجية مواتية بشكل أكبر عاملٌ مفيد.

وتسهم زيادة الموارد العامة للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم في تعزيز رأس المال البشري، الأمر الذي لا تقتصر نتيجته على زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، وإنما أيضا يتيح تكافؤ الفرص للأفراد لجني ثمار النمو الأعلى. وتسهم زيادة تطوير القطاع المالي، الذي ييسر الحصول على الائتمان، في إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص لخلق الثروة ووظائف جيدة. وتؤدي الأوضاع الخارجية، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى معالجة أوجه القصور في المدخرات المحلية المتصلة بالاستثمار المحلي وتعجل وتيرة نقل التكنولوجيا والمعارف.

مجال للتحسين

رغم أن مؤشر جودة النمو يسهم في التحليل الجاري لتفاوت النمو، فهناك عدة سبل لتحسين المؤشر. وتوجد لدى المؤشر إمكانات باعتباره أداة حسنة التوقيت وفعالة التكلفة تتيح لصناع السياسات مراقبة التقدم المحرز في تحقيق النمو الشامل. ولكنه كبقية المؤشرات،

الرسم البياني ٣

المجموعات المعرضة للمخاطر

يبين مؤشر جودة النمو انخفاض جودة النمو عن المتوسط في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الهشة وبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

(مؤشر جودة النمو، ١٩٩٠–٢٠١١)

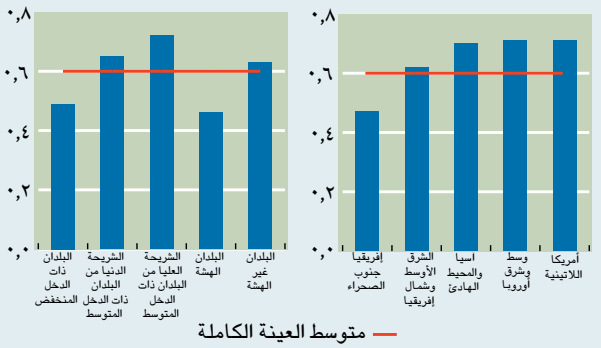

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشرٌ مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى.

الرسم البياني ٤

في موقع القيادة

العوامل الرئيسية المؤثرة في مؤشر جودة النمو هي جودة البيروقراطية والإنفاق الاجتماعي والاستثمار الأجنبي المباشر.

(تأثير اختلاف المتغير على مؤشر جودة النمو، ١٩٩٠–٢٠١١)

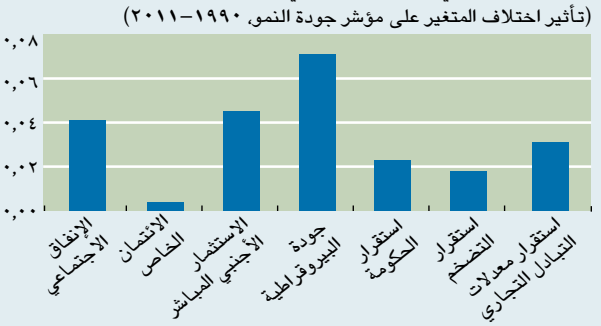

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: مؤشر جودة النمو مؤشرٌ مركب، يتراوح نطاقه من صفر إلى ١، وهو يرصد النمو من حيث جوهر طبيعته وبعده الاجتماعي. وكلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كانت جودة النمو أعلى. وبالنسبة للإنفاق الاجتماعي والائتمان الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، يوضح الرسم البياني تأثير زيادة مقدارها ٥ نقاط مئوية. وبالنسبة لجودة البيروقراطية واستقرار الحكومة واستقرار التضخم واستقرار معدلات التبادل التجاري، يوضح الرسم البياني تأثير تحسن بانحراف معياري ١.

ترتهن جودته بجودة البيانات التي تغذيه. ونظرا لضعف البيانات الاجتماعية من حيث الجودة والتسلسل، فقد اضطررنا إلى استيفاء عدد من البيانات داخليا واستخدام متوسطات على مدى خمسة أعوام في حساباتنا. ويمكن تحسين المؤشر بإدراج مقاييس للتفاوت مثل متغيرات سوق العمل.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي الانتباه إلى أن المؤشر لا يعالج الاستمرارية في الأجل الطويل. ويعني ذلك ببساطة أن المؤشر لا يمكنه التنبؤ بما إذا كانت سياسات البلد الحالية — التي قد تحسن جودة النمو اليوم — ستؤدي إلى كارثة اقتصادية أو بيئية في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، يمكن لبلد ما أن يحسن جودة النمو لديه باستنفاد موارده الطبيعية بسرعة أو بزيادة الدين العام.

إن مؤشر جودة النمو أداة مفيدة في السعي إلى إيجاد مقياس أفضل لجودة النمو ويمكن أن يساهم في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في العالم النامي. ■

مونتفورت ملاتشيلا مستشار في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، ورينيه تابسوبا وسامبا ويندي تابسوبا اقتصاديان في إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق.

المراجع:

Ames, Brian, Ward Brown, Shanta Devarajan, and Alejandro Izquierdo, 2001, "Macroeconomic Policy and Poverty Reduction" (Washington: International Monetary Fund and World Bank).

Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2012, "What Makes Growth Sustained?" Journal of Development Economics, *Vol. 98, No. 2, pp. 149–66.*

Diao, Xinshen, Jørn Rattsø, and Hildegunn E. Stokke, 2006, "Learning by Exporting and Structural Change: A Ramsey Growth Model of Thailand," Journal of Policy Modeling, *Vol. 28, No. 3, pp. 293–306.*

Dollar, David, and Aart Kraay, 2002, "Growth Is Good for the Poor," Journal of Economic Growth, *Vol. 7, No. 3, pp. 195–225.*

Ianchovichina, Elena, and Susanna Lundstrom Gable, 2012, "What Is Inclusive Growth?" Chapter 8 in Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, *ed. by Rabah Arezki, Catherine A. Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund).*

Mlachila, Montfort, René Tapsoba, and Sampawende Tapsoba, 2014, "A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal," IMF Working Paper 14/172 (Washington: International Monetary Fund).

Papageorgiou, Chris, and Nikola Spatafora, 2012, "Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications," IMF Staff Discussion Note 12/13 (Washington: International Monetary Fund).

Sala-i-Martin, Xavier, 2006, "The World Distribution of Income: Falling Poverty and . . . Convergence, Period," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 121, No. 2, pp. 351–97.*

Sen, Amartya, 2003, "Concepts of Poverty," Chapter 2 in Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation *(Oxford: Oxford Scholarship Online).*

Stern, Scott, Amy Wares, and Sarah Orzell, with Patrick O'Sullivan, 2014, "Social Progress Index 2014 Methodological Report" (London: Social Progress Imperative).

United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report 1990 *(New York: Oxford University Press).*

COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016–2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu